

السياسة الثقافية الفرنسية في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية (1903-1960م)، التعليم مثالا

French cultural policy in Mauritania during the colonial period (1903-1960 AD), education is an example

د/ أحمد بالبعجال

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
beladjal-ahmed@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2021/05/26

تاريخ الإرسال: 2020/09/11

الملخص:

تتناول هذه الورقة جانبا مهما من السياسة الثقافية الفرنسية في موريتانيا وهو جانب المدرسة الفرنسية، التي نبئت في خضم صراع الاحتلال/المقاومة، الهوية/التغريب؛ الرفض/المناورة، وضمن أهداف الطرف الأقوى وتمسك المهزوم بمكتسباته التاريخية المتمثلة في هويته وتعليمه الأصلي؛ الأمر الذي جعل المدرسة تعدّ استمرارا لمحاولات الإخضاع والمقاومة. وعليه فهذه الورقة تحاول البحث في كيفية تمكين المستعمر الفرنسي لتعليمه ولغته، وكذلك النظر في الوسائل والأهداف والنتائج ووقعها على الأهالي المستعمرين، الذين رزوا في تعليمهم التقليدي ولم ينالوا تعليما عصريا استعماريًا كافيًا.

الكلمات المفتاحية: موريتانيا؛ السياسة الثقافية؛ التعليم؛ المحظرة؛ مبدأ المدرسة.

Abstract:

This paper deals with an important aspect of French cultural policy in Mauritania, which is the French school, that grew up during the colonialism/resistance, identity/alienation and rejection/manipulation struggle. With the objectives of the stronger party and the adherence of the defeated one to his historical acquisitions represented in his identity and original education, the school became a continuation of the attempts to subjugate and resist. Accordingly, this paper tries to look out how the French colonialist empowered his education and his language, as well as to consider the means, objectives, results and their impact on the colonized people, who were tied in their traditional education and did not receive an adequate colonial modern education.

Key words: Mauritania; Cultural policy; Education; Mahdhara; School principle.

مقدمة:

لقد كانت أسس المشروع الثقافي الفرنسي في موريتانيا، حاضرة في تفكير رواد الاستعمار حتى قبل فرض الحماية (الاحتلال) على موريتانيا سنة 1903م، إذ بدا ذلك واضحا من خلال تلك البعثات الاستكشافية التي جردت نحو بلاد شنقيط؛ لمعرفة مجتمعيها واستكشافه من مختلف جوانبه، بخاصة الجوانب الثقافية والدينية؛ لهذا كانت تلك البعثات –خصوصا المتأخرة منها- تعتمد على مستكشفين متخصصين (مستشرقين، أساتذة التاريخ، وعلم اجتماع، صحفيين... إلخ)، والذين ركزت تقاريرهم على الجوانب التاريخية والثقافية مستهدفة معرفة الإنسان وتحديد خصوصيته لتسهيل غزوه ومن ثم نقل الثقافة الفرنسية إليه!

وبعد الاحتلال مباشرة قامت فرنسا بضم موريتانيا عنوة إلى المجموعة الفرنسية الخاضعة لنفوذها، والتي عرفت باسم "أفريقيا الغربية الفرنسية" (A.O.F)²، والتي كان مقرها مدينة سان لويس (Saint-Louis) السنغالية، كما أقامت نظاما إداريا يستجيب لمصالحها الاستعمارية؛ ومن هذه اللحظة أصبحت موريتانيا تابعة لها سياسيا وإداريا وثقافيا وحتى اقتصاديا... وأصبحت مصالحها تدار من سان لويس³. وقد منح احتكاك الفرنسيين بالمسلمين في منطقة أفريقيا الغربية خاصة وفي كامل مستعمراتها عامة، تجارب؛ جعلتهم يدركون أن الاحتلال العسكري وحده غير كاف ما لم يدعم بغزو ثقافي فكري يعمل على إخضاع تلك الشعوب ذهنيا وفكريا، ويستطيع من خلاله أن يقنعها بدونيتها ويقنعها أيضا بشرعية وجوده على أراضيها، مما سيظهرها مدينة له بما وصلت إليه من رقي ومدنية، وهذا الرقي وتلك المدنية ما هما إلا أوهاما غرسها الاستعمار بحيله وألعيه؛ وقد ساعده في ذلك التخلف الثقافي الذي كانت تعيشه بعض تلك الشعوب، وغياب الحس الوطني عندها⁴. رغم أن الكثير من الكتابات تتحفظ عن هذا التوصيف بالنسبة لموريتانيا التي كان لها من الحصانة الثقافية والدينية ما جعلها تقف في وجه السياسة الاستعمارية في هذا المجال.

وقد تركزت السياسة الفرنسية في موريتانيا في اتجاهين اثنين: الأول يتجه إلى محاصرة الإسلام والتحكم فيه ومنع انتشاره، رغم أن الفرنسيين عند احتلالهم لموريتانيا قد أعلنوا أنهم سيحترمون الإسلام ومؤسساته ورجاله، وكان رائد الاحتلال كوبولاني (Xavier Coppolani) يلقب نفسه "صاحب المسلمين"؛ ولم يكن ادعائه هذا إلا لكونه يعرف أن منعة وحصانة الموريتانيين لا تتأتى إلا من دينهم، وقد كتب فرانسيس دي شاسي (Francis de Chassey): «إن مقاومة الاستعمار اقترنت بحماس ديني عارم، فقد ازداد البيضان تمسكا بالإسلام وتطبيقا لشعائره خلال فترة الاستعمار»⁵.

أما الثاني، فقد اتجه نحو نشر ثقافته الاستعمارية، عن طريق غرس نظام تعليمي فرنسي غريب، نظام يعمل على نشر ثقافة المستعمر ولغته وآدابه وتاريخه، ونظمه الاجتماعية ومظاهر حضارته. وكان القصد من وراء ذلك تحقيق عملية استيعاب وإدماج شاملة للقضاء على الثقافة المحلية، وجعل تفكير السكان مطابقا تماما لتفكير النظم الفرنسية⁶. وحاولت فرنسا تحقيق هذا الاختراق والغزو الثقافي بوسائل وإجراءات كانت شديدة الوطأة على الأهالي، أهمها:

- تشييد المدارس في البلاد، ومنع الكلام على الأطفال بغير اللغة الفرنسية داخل أسوارها.
- مراقبة المحاضر وشيوخها مراقبة صارمة.
- محاربة بناء المساجد والمدارس القرآنية.
- محاصرة محاكم الشرع الإسلامية، والتدخل في تعيين قضااتها.
- التضييق على الحجاج إلى البلاد المقدسة.
- محاربة دخول المطبوعات والكتب العربية إلى موريتانيا⁷.

وفي هذا كله، كانت المدرسة أهم الوسائل التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها في غرب أفريقيا، وقد أبدا عديد الحكام العاملين الفرنسيين في هذه المنطقة اهتماما كبيرا بالمؤسسة التعليمية؛ بهدف زيادة السيطرة على الأهالي، فقد كتب الحاكم العام إ. شودي (E. Chaudié) في مرسوم المتعلق بعمل المدارس في منطقة غرب أفريقيا الفرنسية، مؤرخ في 22 جوان 1897م؛ أي قبل احتلال موريتانيا بسنوات: «المدرسة في الواقع هي أضمن وسيلة يجب على الأمة المتحضرة أن تمنحها للأهالي البدائيين، إذ من خلالها تمنحهم أفكارها وتعمل على رقيهم تدريجيا... وهي أيضا عنصر دعاية للقضية الاستعمارية ونشر اللغة الفرنسية،

عن طريق اختراق الشباب من خلال المدرسة، ولو بوسائل الضغط، وبالمدرسة فقط سنصل إلى هذه الغايات»⁸.

ونظرا لأهمية المدرسة في مخططات الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا، ونظرا كذلك لأهمية السياسة التعليمية في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية (1903-1960). ارتأينا أن نخصّ المدرسة الاستعمارية في موريتانيا بهذه الورقة البحثية. هذه المدرسة التي نمت وسط تفاعل عوامل، تمثلت في: إشعاع المحاضرة القوي، والمقاومة الموريتانية المسلحة، ورفض الأهالي للمدرسة الفرنسية. في هذا الوسط برزت المدرسة الفرنسية محاولة اختراق المجتمع الموريتاني وغزوه روحيا وثقافيا، وفرنسته واستيعابه حضاريا. في إطار هذا الصراع الثقافي والحضاري بين ثقافتين محلية مهزومة، وأخرى غازية تعزز قوتها عسكريا وماديا محاولين معرفة إلى أي حدّ تمكنت المدرسة الفرنسية من التوضع في النسيج المجتمعي الموريتاني؟

الأهداف: تهدف هذه الورقة إلى:

- معرفة مدى إتاحة التعليم الفرنسي إلى أبناء موريتانيا.
 - تحديد أهداف التعليم الفرنسي.
 - إبراز مكانة المدرسة في السياسة الثقافية الفرنسية.
 - توضيح مدى نجاح سياسية التغريب الفرنسية في اختراق المجتمع الموريتاني.
- ونظرا لأهمية موضوع المقال، وتحقيقا للأهداف المسطرة، في إطار الإشكالية المطروحة حاولنا تناول هذه الورقة وفق الترتيب التالي:

أولا- التعليم الأهلي في موريتانيا وموقف السلطات الفرنسية منه:

وهو ما يطلق عليه مسمى التعليم المحظري، كما يطلق عليه البعض التعليم الأصلي، وهو تعليم يقدم في مدارس أهلية. وقد كانت هذه المحاضر وهي مؤسسات ذات وظائف متعددة اجتماعية وثقافية وتربوية تنتشر المعارف العربية والإسلامية بمختلف فنونها في ربوع الصحراء وفي المناطق الإفريقية المجاورة⁹ ومهما يكن من أمر تسمية المحاضرة واشتقاقاتها اللغوية التي أسهب فيها الكثيرون، وأرجعها البعض منهم إلى الحضور أو إلى الحظر¹⁰، فإن المحاضرة كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ موريتانيا لأكثر من ألف عام، فقد أصبحت رمز هذا البلد وأصالته، كما صارت تشكل خصوصيته، بحيث صارت في الآن نفسه من المرونة مما يجعلها تتكيف مع الحياة الموريتانية المتنوعة¹¹. كما ساهمت هذه المؤسسة في نقل تلك المعارف من جيل إلى جيل؛ لهذا اعتبرت تلك المحاضر بمثابة "جامعات بدوية متنقلة"، واعتبرها آخرون بمثابة "أكاديميات حقيقية" تقام في العراء، وتحت الخيام، وعلى ظهور الإبل¹². وبحسب المحتوى المعرفي الذي كان يقدم في تلك المحاضر فقد صنفت هذه الأخيرة إلى صنفين اثنين، هما:

- أ- **المدارس القرآنية:** اختصت في الغالب بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة للصبية. وقد أطلق عليها البعض لاقتصارها على هذه المهام مصطلح "قراءة اللوح" أو "اللوح" اختصارا. وهناك من أخرجها من دائرة المحاضرة للسبب الذي ذكرنا (محدودية المعارف المقدمة فيها، وفردية التعليم، وصغر سنّ المتعلم). ومهما يكن من أمر هذا التصنيف، فإن هذا النوع يمتاز بالانتشار الواسع، حيث لا تخلو قرية أو مخيم أو أي تجمع مهما صغر أو كبر من مثل هذا النوع من التعليم؛ لاعتباره تعليما أوليا وضروريا¹³.
- ب- **المحاضر الفقهية:** وهي محاضر متخصصة، بتدريس علوم القرآن والفقه والعقيدة، وتمتاز هذه المحاضر بكون شيخها قادرا على تدريس تلك العلوم التي تسمى بعلوم "الغاية" دون سواها. كما تمتاز أيضا

بتخصيص أو حصر بعض المتون دون غيرها، كما تواكب مستوى التدريس وتطوره بالنسبة لمستوى الطلبة. وهذه المحاضر أقل من غيرها انتشاراً؛ تبعاً لعدد شيوخها وتوزيعهم¹⁴.
ويقسم التعليم الأهلي عموماً والمحظري، حسب أعمار المنتسبين إليها ومستوى المعارف التي تقدمها في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل دخول المحظرة، وتعنى بتربية وتعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والسابعة، وتصل عند آخرين إلى العاشرة، وفيها تقدم المعارف الأولية، وتقدم فيها التربية الدينية والأخلاق عن طريق القدوة الحسنة، كما يدرس الطفل علوم القرآن، عن طريق جملة من المتون الميسرة والبسيطة مما يتناسب مع عمر الفتى وقدراته العقلية، وقد كان المرشد المعين للإمام ابن عاشر أشهر تلك المتون. وكانت تقوم بهذا التعليم قريبات الطفل أو بعض نساء الحي اللواتي يوكل لهن القيام بهذه المهمة الجليلة، كيف لا، وهي مهمة تبدأ من تلقين الطفل الشهادتين وتعريفه قواعد الإسلام الخمس، وتزويده بالمعارف الأولى؛ وكل هذا يؤهله لولوج التعليم المحظري¹⁵.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التعليم المحظري الابتدائي، التي تستقبل طلاباً تتراوح أعمارهم - حسب الغامدي ولعجال- في الغالب ما بين السابعة والثانية عشر، وتصل إلى التاسعة عشر - حسب ولد الزين وكيفيليك- وفي هذا العمر يكون الطالب قد نال بعض المعارف العائلية الأولى تؤهله لولوج المحظرة، أهمها حفظه للقرآن الكريم كاملاً، وقدرته على استظهار بعض المتون، زيادة على تمكنه من القراءة والكتابة. وفي هذا السن يكون الطالب قادراً على مغادرة الأهل والتغرب للالتحاق بأي محظرة شاء، حيث يختار نوع المعارف التي يدرسها والشيوخ الذين يأخذ عنهم. وفي هذا الطور يتوسع في معارفه في أنواع العلوم، كالفقه والعقيدة، وعلوم اللغة العربية والتفسير، والحساب والتاريخ وغيرها. ويشترك في هذا الصنف من التعليم كلا الجنسين، إذ تخصص محاضر للنساء يدرسن فيها مساء طول السنة، وفق الشروط الشرعية، وتعدّ هذه المرحلة من التعليم بمثابة المرحلة الإعدادية في التعليم¹⁶.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة متقدمة من التعليم المحظري، ويطلق على المحاضر التي تقدم هذا التعليم "المحاضر الجامعة" حيث يلتحق بهذا المستوى أولئك التلاميذ الذين نالوا نصيباً مهماً من التعليم، وحصلوا على نسب مهمة من العلوم. وفي هذه المرحلة يتمكن الطلاب من تعميق معارفهم وتخصصهم في بعض العلوم، بخاصة تلك التي يطلق عليها علوم الغاية وعلوم الآلة، وفي الغالب تعنى المحظرة الجامعة بتدريس هذين الصنفين معاً، حيث يدرس الطالب علوم: (التجويد، تفسير، حديث، أصول، نحو، بلاغة، حساب، منطق... الخ). وهذا الصنف من التعليم بحسب مستوى الطلاب، وبحسب مستوى العلوم التي يدرسها لا ينصب للتدريس فيه إلا شيخ متبحر في مختلف العلوم الشرعية واللغوية والأدبية، أو شيخ متخصص في أحدها. وهذا الصنف من المحاضر هو الذي أعطى بلاد شنقيط (موريتانيا) شهرة وصيتاً فاقت الأرجاء، وهو الذي حفظ لموريتانيا توازنها الديني والاجتماعي والسياسي من خلال تلك النوازل والفتاوى والجدالات التي اكتنفت الحياة اليومية للسكان¹⁷.

وعلى كل فإن نظام المحظرة نظام يقوم على أساس الحرية والمبادرة في الدراسة والتدريس، فالطالب حرٌّ في اختيار المحظرة التي ينتسب إليها، والشيخ الذي يدرس عنده، والمتون التي يرغب في دراستها. وذلك لأن فترة الدراسة غير محددة بزمن. كما أن الطالب غير مراقب في حضوره وغيابه؛ أي أنه هو من يراقب نفسه. ثم إن الالتحاق بالمحظرة ليس له سن محددة. أما بالنسبة لشيخ المحظرة فهو كذلك حرٌّ؛ إذ أنه

غير مرتبط بأي جهة سواء أكانت رسمية أو غير رسمية في تعيينه أو في تقاضيه لأجره، الذي يتحصل عليه بأشكال غير محددة أيضا، وهذا ما يضيف على هذا التعليم حرية واسعة¹⁸.

أما المحتوى المعرفي الذي تعتمد المحطرة، فهو لا يخرج على حفظ المتون وتحصيل ما فيها من علوم لسهولة حفظها، وهذه المتون على كثرتها لم تكن لتخرج في مجملها على مذهب المدرسة المالكية في الفقه، والعقيدة الأشعرية، ومتون اللغة العربية والمنطق المشهورة في العالم الإسلامي، ورغم محدودية هذا المحتوى، فإن المحطرة تجعل الفرد الموريتاني متمسكا بموروثه الثقافي والاحتفاظ بهويته المميزة،¹⁹ وهذا ما جعل بعض الفرنسيين ينبهر بأصالة هذا الشعب وصلابته وحصانته الثقافية والروحية ولم يخفوا انطباعهم هذا، وهو الأمر الذي جعلهم يتفهمون رفض الموريتانيين لثقافتهم الغازية. فقد كتب الحاكم العام الفرنسي لغرب أفريقيا، في تقرير إلى وزير المستعمرات يبرز من خلاله ثقافة الشناقطة: «وجدنا شعبا له ماض من الأمجاد والفتوح، لم يغيب عن ذاكرته بعد، ومؤسسات اجتماعية لا نستطيع أن نتجاهلها، إن علاقات تضامن وثيق تسود بينهم رغم بداوتهم وتمزقهم، ومن الخطأ أن نقارنهم بالشعوب السوداء ذات التقاليد الأضعف، والشعور الوطني الخافت»²⁰.

وفيما يخص عدد الطلاب الذين أتيح لهم ولوج هذا التعليم، فإن الأقرب إلى التخمين أن الكثير من أبناء الموريتانيين كانوا في بداية الاحتلال الفرنسي لبلادهم يرتادون المحاضر بصفة واسعة، وبسبب ظروف الغزو لم تمكننا الكتابات والوثائق من أرقام وإحصاءات للمحاضر ولطلبتها²¹، غير أن بعض المراجع تزودنا ببعض الأرقام، نزن أنها غير دقيقة وغير معبرة عن الأعداد الحقيقية للتعليم المحظري، فهناك من يذكر أن عدد المحاضر سنة 1905م، بلغ ثمانمائة محطرة، خمسة وأربعون منها تبلغ مبلغ الجامعات الإسلامية الكبرى، لكن دون أن تعطينا أعدادا تقريبية - على الأقل - لأعداد الطلاب.²² التي يبدو كما أشرنا أنها كانت كبيرة جدا بالمقارنة مع عدد سكان البلاد.

في حين هناك بعض الكتابات قدمت أرقاما تشير إلى تراجع المحاضرة، من خلال تراجع عدد مرتاديه وعدد شيوخها، معتمدة في ذلك على بعض التقارير الفرنسية. فقد قدم لنا الخليل النحوي بعض الأرقام الجزئية التي تشير إلى التدهور والتراجع؛ ففي الفترة ما بين 1937-1945م: كان في النعمة سنة 1937، ما يناهز 134 محطرة، ينتسب إليها 1350 تلميذا. وكان في تمبذغة 15 محطرة يرتادها 170 تلميذا. وفي سنة 1945م قدر عدد المحاضر في جميع الأنحاء 691 محطرة، وكان مجموع التلاميذ استنادا للتقارير الفرنسية 5675 تلميذا، وهي إحصاءات جزئية؛ بسبب عوائق الإحصاء المختلفة، منها غياب أرقام الجهة الشرقية التي كانت خارج الحدود الموريتانية حتى سنة 1944. وفي إحصاء قام به الفرنسي بييري سنة 1934م، أحصى خلاله عدد طلبة المحاضر (الجامعة) دون الكنائس في منطقة أدرار والترارزة، بـ (800) طالب، وبعد عشرين عاما تناقص هذا العدد إلى (500) طالب، وقد لا يظهر هذا العدد كارثيا إلا إذا عرفنا أن عدد السكان كان قليلا جدا²³.

ويبدو أن ما أصاب المحطرة من تدهور وتراجع يعود إلى انشغال شيوخها عنها بالجهد أو الهجرة، إضافة إلى القرارات التي اتخذتها الإدارة للحد من التعليم المحظري استجابة لظروف الاحتلال، وتماشيا مع سياستها الرامية إلى تمكين اللغة والثقافة الفرنسيين، وفي هذا السبيل لم تأل الإدارة الاستعمارية جهدا، ولا وسيلة إلا فعلتها. ففي حين كانت تضيق على المحاضر وشيوخها، وتمارس عنهم حصارا ثقافيا، عن طريق منع المطبوعات والكتب العربية إلى البلاد²⁴، كانت تعمل على تيسير أوضاع المدرسة الفرنسية بكل ما تملك من إجراءات مادية ومعنوية²⁵.

كما وظفت الإدارة الفرنسية عصا القانون للتضييق عن المحظرة والمدارس الخصوصية التي تعنى بتعليم العربية والدين والثقافة الإسلامية والعربية، فقد كانت السلطات تشتترط على من يريد فتح مدرسة أن يلتزم بالشروط التالية²⁶:

- أن لا يتناول في مدرسته التاريخ العام.
- أن لا يدرس بها التاريخ الإسلامي والجغرافيا.
- أن لا يدرس بها الحساب.

وأمام هذا التضييق لم يجد أبناء موريتانيا إلا أن يلتحقوا بالمدارس الفرنسية، على مضض، أو أن يهاجروا ويلتحقوا بإحدى الجامعات العربية المشهورة في ذلك الوقت، كالقرويين بالمغرب، أو الزيتونة بتونس، أو الأزهر بمصر، والحجاز... إلخ²⁷. هكذا شهدت المحظرة استنزافا شديدا وعرفت موريتانيا هجرات علمية واسعة أفقدتها خيرة علمائها.

ثانيا- تنظيم التعليم الفرنسي وهيكلته في موريتانيا:

لتحقيق بعض الأهداف الاستعمارية، المتمثلة أساسا في محاربة التعليم المحظري، واستبداله "بمدرسة" لمعلمي القرآن، يتلقون منها تعويضات مالية، ويكونون تحت مراقبة الإدارة الفرنسية. أمر الحاكم العام لغرب أفريقيا من مدير التعليم في تونس أن يعدّ له تقريرا عن التعليم في هذا القطر، وكذلك طلب من السيد دي فلكور (De Felcourt) قنصل فرنسا في القاهرة أن يعرفه بسياسة الانجليز التعليمية في مصر. كما بعث الحاكم العام مساعده السيد كلوزل (Clozel)، إلى الجزائر سنة 1906، وقد عاد إليه بتقرير عن المدارس والتعليم الفرنسي-الإسلامي في هذه المستعمرة²⁸. لتفتتح بعد ذلك مدارس على الأراضي الموريتانية، وسط جدل كبير بين من يرون ضرورة فرض تعليم فرنسي محض، ومن يرون المزاجية بين اللغة الفرنسية والعربية لكسب ودّ الأهالي، في حين رأى آخرون أن تعميم الفرنسية لن يتأتّى إلا بالقوة العسكرية. ومهما يكن من أمر هذا الجدل فإن الكل أجمعوا على أن موريتانيا مستعمرة استثنائية في منطقة الغرب الإفريقي، وهذا يدفع إلى توفير تعليم متكيف مع خصوصية هذا القطر²⁹. لكن هذا التكيف لم يجد طريقه إلى التحقيق إلا بعد فترة طويلة، وبعد تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة، وخلال هذه المدة تبلورت عدة قوانين لتسيير التعليم في موريتانيا وأكسب هيكلته متوافقة مع تلك الخصوصية.

القوانين المنظمة للتعليم الفرنسي:

في بداية الاحتلال حرصت فرنسا على إتاحة التعليم الفرنسي لأبناء المتعاونين معها، كما حرصت أيضا أن يكون متكيفا مع الخصوصية الموريتانية كما أسلفنا. فقد أعرب السيد كارد الحاكم العام لغرب أفريقيا آنذاك عن: «رغبته في أن يتم تنفيذ هذا التعليم في كل مستعمرة بالوسائل المناسبة... مع التركيز على مكانة التدريس والتعليم باللغة الفرنسية...»³⁰. كما أكد كارد على أن هذا التعليم مازال مخلصا لتقاليد فيدربر (Faidherbe)³¹، التي لا زالت في ذلك الوقت متبعة في السنغال، وهذا يعني أن التعليم في موريتانيا لا يزال يسير حسب القوانين المتبعة في المستعمرة الجار السنغال.

وباعتبار هذه التبعية فقد كانت المدرسة في موريتانيا تنظم وفق قانون فيدربر الشهير الصادر بتاريخ 22 جوان 1857م، وهو قانون صارم جدا، جاء لقمع التعليم العربي أكثر من اعتباره قانون تنظيمي³². سعى المستعمر من خلاله إلى التمكين للغته وثقافته في السنغال أولا، ثم في موريتانيا. وظل هذا القانون هو الفاعل إلى أن صدر أول تنظيم للتعليم في غرب أفريقيا الفرنسية خلال سنة 1903م، وقد نص هذا التنظيم على مجانية التعليم وتعميمه، وهذا لا يعني بأن هذا التنظيم قد أعطى حق التعليم للجميع، فقد حصر هذا الحق في

السياسة الثقافية الفرنسية في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية (1903-1960م)

فئة أبناء الزعماء والمتعاونين مع المستعمر. وقد تم تعديل هذا التنظيم في عام 1912 و1918، و1922³³. وبالنسبة لموريتانيا، فقد عززت هذه المراسيم وجود المدرسة في المراكز الحضرية وفي مراكز الدوائر، كما أعطى نوعاً من التعليم يتوافق مع خصوصيات أطفال الأهالي، ومنحت البلاد تنظيمًا مدرسيًا وجد إقبالا من طرف الأهالي³⁴. وقد تم تثبيت هذه التنظيمات بموجب مرسوم الحاكم العام المؤرخ في الأول ماي 1924، هذا المرسوم الأخير يعدّ محصلة وتطوراً للأحكام السابقة،³⁵ وقد حثّ الحاكم العام لمنطقة غرب أفريقيا السيد كاردي من خلال هذا المرسوم على نشر اللغة الفرنسية قائلاً: «يجب فرض اللغة الفرنسية على أكبر عدد ممكن من السكان الأصليين، والعمل على جعلها لغة مشتركة في جميع أنحاء الإقليم. وهذا ما يجعل تعلمها إلزامياً، ولا يتوقف هذا الإلزام على القادة والزعماء، بل يسري بشكل جماعي...»³⁶. وقد اشتمل مرسوم 1924 على ما يلي:

1- تنظيم التعليم الابتدائي، المقدم في المدارس الإعدادية والمدارس التحضيرية، والمدارس الإقليمية أو الحضرية، ودروس الكبار.

2- تعليم مهني عالي، يعطى في مجموعة مركزية تأسست في عاصمة كل مستعمرة.

3- تعليم تقني عال في المدارس المعتمدة لدى الحكومة العامة، كمدرسة وليام بونتي (William Bonty) لتكوين المعلمين والمرشحين لكلية الطب؛ ومدرسة دكار للطب والصيدلة والتوليد، والمساعدين للخدمة الصحية؛ ومدرسة بامكو البيطرية؛ ومدرسة صغار الميكانيكيين البحرية (الميكانيكا الأهلية للملاحة والتجارة).

4- تعليم خاص يستجيب للأهداف الإنسانية وللاحتياجات السياسية والمحلية، يقدم في دور الأيتام، ومدارس التعليم الإسلامي، ومؤسسات التعليم الثانوي في العاصمة دكار³⁷.

والملاحظات التي تسترعي الانتباه في هذا التنظيم، أنه:

- أعطى للتعليم ترتيباً وتنظيماً على شكل هرم، حيث يبرز التعليم الجماعي في القاعدة، والتعليم النخبوي في القمة؛

- أعطى للتعليم بنية متناغمة ومظهراً منظماً، ووسع الفرص بناء على اللامركزية المتبعة فيه، زيادة على تكييفه إقليمياً وجغرافياً حسب كل بلد³⁸.

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) عرفت المدرسة في موريتانيا إصلاحاً جديداً؛ تمثل في أمر الحاكم العسكري الصادر في 10 ماي 1940، وقد حدد هذا الأمر النظام الأساسي للمدارس الخاصة بأبناء الصفوة "أبناء الأعيان"، وقد تضمن هذا القانون إدخال اللغة العربية في المدرسة الفرنسية، واستقدام معلمين عرب ومسلمين لتدريسها، وذلك لإغراء السكان المحليين بهذه المدرسة، وهو أمر في غاية الأهمية سنعود للحديث عنه في مكان آخر من هذا البحث³⁹.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبأثير مؤتمر برازافيل؛ شهد التعليم الاستعماري انطلاقة جديدة، بعد مرسوم 22 أوت 1945، الذي أصدره الحاكم العام (P. Cournarie)، الذي أعاد تنظيم التعليم الابتدائي بتقسيمه إلى: أ) التعليم الابتدائي الإعدادي، المتألف من ثلاث دورات، كل منها سنتان من الدراسة؛ ب) التعليم الابتدائي العالي؛ ج) دورة تدريبية للمديرين الإداريين؛ د) التعليم الفرنسي العربي⁴⁰.

وفي هذه الفترة التي شهدت تطورات خطيرة على المستوى السياسي، محلياً وإقليمياً، عرفت المدرسة الفرنسية في موريتانيا إصلاحات هامة وخطيرة أيضاً، أبرزها إصلاح 1947، الذي نصّ على تعميم التعليم وتوحيده، وكان هذا التوحيد على حساب مكان تدريس اللغة العربية في المدرسة، حيث تم

تقليص عدد ساعات هذه اللغة، خاصة في المناطق الناطقة بالعربية، وهذا ما جعل هذا الإجراء يتناقض مع مبدأ العلمانية الفرنسية، كما بدأ طائفا، خاصة إذا عرفنا أن تطبيقه كان محدودا في المناطق الأخرى غير الناطقة بها.⁴¹ وعزز هذا القرار بأخر صدر في 12 جويلية 1948، ألغى الفوارق الموجودة بين المدارس الجهوية والمدارس الريفية؛ وبهذا الإجراء أصبح التعليم أكثر توحيدا، واستمالت التحسينات التي جاء بها مزيدا من أفراد المجتمع مما زاد من نسبة الالتحاق بهذه المدارس⁴². وسوف ترتفع هذه النسب بعد أن أصبح التعليم -بموجب مرسوم (رقم 1691) الصادر في 4 ماي 1949- إلزاميا في حدود المقاعد المتاحة في المدارس الموجودة وقتذاك⁴³.

هيكلة التعليم (المدرسة) الفرنسي في موريتانيا:

يصنف التعليم الفرنسي في موريتانيا، حسب النوع، والمستوى، والتوزيع الجغرافي، وحسب المستوى الحضري. فنجد من يصنفه إلى: قروي/حضري. مستقر/متنقل. محلي/إقليمي. وهناك من يصنفه حسب مستويات تدرجه: إعدادي/ابتدائي عال/ ثانوي... وقد تتداخل هذه التصنيفات إلى حد يصعب معه الفصل بينها، ومهما يكن من أمر هذا التداخل، فإنه يمكننا أن نصف هذا التعليم إلى:

أ- **المدرسة الإعدادية:** وهي الدرجة الأولى، أو مدرسة البدء. تستقبل الطلاب دون سنّ الحادية عشر، مهمتها نشر الفرنسية المنطوقة بين جميع السكان. ويشرف على هذه المدرسة معلم أهلي، أو مراقب أهلي كذلك.⁴⁴ ولا يشترط في المشرفين عليها أن يكونوا حملة شهادة دراسات. وكانت هذه المدرسة تستهدف أبناء الأعيان والزعماء، لكن بمرور الوقت أصبحت أكثر انفتاح على أبناء الشرائح الأخرى. وتضم المدرسة الإعدادية معلمين ومستويين، ودورة تحضيرية وأخرى ابتدائية، وهذا المستوى الأخير يخصص للمتفوقين في المرحلة التحضيرية فقط⁴⁵.

وحتى وإن كانت هذه المدارس الإعدادية في قاعدة هرم هيكل المدرسة الفرنسية في موريتانيا، وهذا ما يجعلنا نفترض أن تكون أكثر توسعا وانتشارا، إلا أن عددها ظل قليلا. ففي موسم 1939-1940 لم يكن هناك سوى ثمانية مدارس إعدادية: أشهرها في بوتلميت تضم (25 طالبا)، وفي روصو (42 طالبا)، وفي المذرزة (25 طالبا)، وفي كيفة (45 طالبا)، وفي تجججة (35 طالبا)، وفي المجرية (17 طالبا)، وفي أطار (16 طالبا)⁴⁶. كما يمكن أن نفترض مع بعض الشواهد أن هذه الأعداد لم تكن دائما منتظمة ولا دقيقة؛ فقد تتخللها انقطاعات وتذبذبات في حضور التلاميذ بسبب رفض الأهالي "المدرسة النصارى"، وبسبب ظروف المقاومة.

ب- **المدرسة الإقليمية:** أو المدرسة الحضرية، هي مدرسة إقليمية، يتم إنشاؤها في مركز مهم في عاصمة الدائرة، وحسب تنظيم التعليم الفرنسي في منطقة أفريقية الغربية الفرنسية بعمامة، فإنه من الضروري أن يكون لديك مدرسة إقليمية واحدة لكل دائرة، تتبعها ثلاث أو أربع مدارس قروية إعدادية في العادة، بحيث تشكل المدارس الإعدادية مع المدرسة الإقليمية ما يسمى "قطاع مدرسي". ويتم هذا التوسع تصاعديا وفقا للزيادة في مستوى الدراسات⁴⁷. ويلتحق بهذا المستوى من التعليم أبناء العيان والزعماء، كما يسمح لأفضل التلاميذ المتفوقين في المدارس الإعدادية والقروية أن يلتحقوا بها أيضا. وبخلاف المدرسة الإعدادية. فإن المدرسة الإقليمية يديرها مدرس يحمل شهادة عليا، أو شهادة الكفاءة التعليمية⁴⁸.

وحسب مركزها فإن المدرسة الإقليمية يكون لديها ثلاث دورات: الدورة التحضيرية، والابتدائية، والمتوسطة، والدورة الأخيرة هي ما يميزها عن المدارس الإعدادية، إذ هي أعلى مستوى، وهي ما يعطي هذه المرحلة مسمى التعليم الابتدائي المتوسط عند البعض، ويتكون هذا المستوى من التعليم من ثلاثة فصول

على الأقل، تمتاز بعناية إدارة التعليم أكثر من غيرها، وفي بعض المناطق التي يوجد فيها عدد معتبر من الأوروبيين تصبح هذه المدارس تحت سلطة المستوطنين، وتدخلاتهم التي قد تصل أحيانا إلى اختيار البرامج المدرسة⁴⁹، لكن هذا الوضع قد تغير، مع التحولات السياسية التي شهدتها موريتانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فبموجب مرسوم 6 نوفمبر 1947، فقدت هذه المدارس طابعها الخاص، وأصبحت مدارس إقليمية مفتوحة لجميع طلاب المدارس الإعدادية، كما أصبحت برامجها الدراسية وجدولها الزمني تتماشى مع تلك الموجودة في فرنسا وفي بقية أقطار أفريقية الغربية الفرنسية⁵⁰.

ج- التعليم الابتدائي العالي: وهو بمثابة تعليم ثانوي أو تعليم مهني وتجاري. كان يقدم في مؤسستين رسميتين تقعان في السنغال، الأولى في سان لويس (Saint-Louis)، وهي مدرسة فيدراب (Faidherbe)، التي تم إنشاؤها بموجب مرسوم مؤرخ في 20 جوان 1919، وفتحت بموجب مرسوم مؤرخ في 6 نوفمبر 1920⁵¹. أما المؤسسة الثانوية الثانية فقد كانت ثانوية داكار، التي كانت مدرسة خاصة وأصبحت رسمية بموجب أمر من الحاكم العام مؤرخ في 10 أكتوبر 1925، وقد كان يلتحق بهاتين الثانويتين التلاميذ الحاصلون على شهادة الدروس الابتدائية (C.E.P)، ضمن قوائم محدودة جدا، وعن طريق المنافسة. وهذا ما يفسر ضآلة أعداد الموريتانيين في الصنف. وبموجب مرسوم 28 مارس 1924، أصبحت تمنح للطلبة الناجحين في التعلم الثانوي (بعد أربع سنوات من الدراسة) شهادة الكفاءة المعادلة للكالوريا⁵².

أما في موريتانيا فلم توجد مدرسة ثانوية إلا في سنة 1945، إلا أنه تم إنشاء مدرسة ابتدائية عليا تحمل اسم (Xavier Coppolani) في روصو، التي أصبحت فيما بعد تسمى الكلية الحديثة لروصو. وفي موسم 1946-1947 استقبلت هذه المؤسسة 82 طالبا مقسمين على صفين. وخلال هذا الموسم، تم افتتاح "مدرسة بنات الزعماء"، التي فتحت الطريق أمام تعليم الإناث، ولو بصورة محتشمة، لكن هذه المدرسة أغلقت أبوابها بعد "فضيحة" وفي ظروف الله أعلم بها. وخلال موسم 1954-1955، سوف يظهر إلى الوجود معهد بوتلميت (دار المعلمين) والتدريب المهني العام للمعلمين المساعدين⁵³. ورغم هاتين المؤسستين فإن حصيلة هذا التعليم لم تكن مرضية ولا جيدة نهاية الليل الاستعماري، إذ لم يزد عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي وقتذاك عن 400 طالب، موزعين بين ثانوية روصو والثانويات الموجودة في السنغال، وقرابة العشرين طالبا الموجودين في فرنسا، وهي حصيلة ضئيلة جدا⁵⁴.

د- التعليم غير النظامي والخاص: يلحق بهذا الصنف من التعليم، تعليم المخيمات، وتعليم الكبار، والتعليم الإسلامي الخاص... فتعليم الكبار كان يتم في عدد مهم من المدارس في دورات مفتوحة للكبار الذين تجاوزوا السن القانوني للدراسة، ويرغبون في تعلم الفرنسية أو تحسين معارفهم الأولية في هذه اللغة⁵⁵، قراءة ونطقا وكتابة، وقد اهتم المشرع الفرنسي بتنظيم هذه التعليم، ففي المنشور السابق الذكر (1 ماي 1924)، اقترح الحاكم كارد "افتتاح دورة للكبار في المدارس، حيث يتمكن المعلم من الالتقاء بجدية لمدة شهر واحد على الأقل والتطوع لتعليم 30 مستمعا بالغا على الأقل"⁵⁶. ويبدو أن هذا الصنف من التعليم كان موجودا قبل صدور هذا التنظيم؛ فقد أشارت برقية من الحاكم المدني باتي (Patey) في موريتانيا إلى وجود ثلاث دورات للكبار، تضم 100 مستمع، أهم هذه الدورات كانت موجودة في كيهيدي. ويبدو أن نتائج إحدى هذه الدورات - حسب المفتش إي. كورسال (E. Courcelle) - لم تكن مرضية، كما لم تكن تلك الدورات مستقرة. وخلال بداية عقد الثلاثينيات، وأعتقد أنه وبسبب الهدوء النسبي وتراجع المقاومة سوف يشهد تعليم الكبار نوع من الاستقرار، سجل موسم 1929-1930 تسجيل حوالي 96 طالبا، وفي 1931-1932 حوالي 109 طالبا،

وخلال الموسم الموالي تم تسجيل 112 طالبا⁵⁷. وهي أعداد مقبولة جدا في ذلك الوقت؛ لتحقيق أهداف محدودة.

وفيما يخص تعليم المخيمات، فإنه بدأ يظهر توجه من قبل السلطات الاستعمارية نحو تعميم التعليم، وبهذا الصدد بدأت تبرز بوادر تعمل من أجل تقريب المدرسة من السكان، بخاصة الرُّحْل، ومن أجل الاستجابة للمشكلات التي تفرضها حياة البدو وتشتتهم، تم تنظيم مدارس المخيم. وقد تركز هذا النوع من المدرسة في أراضي البيضان الرحل بعكس الزنوج المستقرين. وقد ظهرت أولى مدارس المخيم في موسم 1947-1948 في الترارزة بمبادرة من السيد (Follanfand) رئيس مصلحة التعليم المؤقت، وقد بلغ العمل بهذه الخطة التعليمية التي حققت سنة 1950 ضمان عمل سبعة فصول في سبعة مخيمات، ورغم النجاح المحدود جدا فإن مدرسة المخيم واجهت مشاكل عديدة، ليس أقلها مشكلة التوظيف الشاقة إلى حد كبير، إضافة إلى امتناع البيضان عن إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس، ورغم هذه العوائق فإن مدرسة المخيم التي كانت تستغرق الدراسة فيها من سنتين إلى ثلاث سنوات، فإنها استطاعت أن تشكل فئة ثانية من المدارس بلغ عدد التلاميذ بها عام 1954 حوالي 400 تلميذ تم إرسال المتفوقين منهم إلى مدرسة القرية⁵⁸.

أما التعليم الخاص فلم تعرفه موريتانيا بمفهومه العام، كما عرفته بقية دول غرب أفريقيا الفرنسية، فقد عرفت هذه الدول تعليم الأيتام، والتعليم غير الرسمي، والتعليم القرآن... أما موريتانيا فلم تعرف غير التعليم الإسلامي الخاص، الذي يديره المرابطون، ويكون تحت رقابة الإدارة، ويقتصر هذا التعليم على دراسة أولية للقرآن وعلومه، ومدارس هذا التعليم منتشرة للغاية يصعب حصرها، قد يصل عدد التلاميذ في كل منها من 7 إلى 8 طلاب ونادرا ما يتجاوز عدد طلابها العشرين طالبا، وفي إحصاء رسمي يعود إلى موسم 1929-1930 يشير إلى أن عدد المنتسبين إلى هذا التعليم يقدر بـ 3780 تلميذا موزعين في 276 مدرسة. وهناك نوع آخر من التعليم الإسلامي الخاص، وهو التعليم الابتدائي الإسلامي، المنصوص عليه في التنظيم المدرسي المؤرخ في 1 ماي 1924 المشار إليه سابقا. وهذا الصنف من التعليم محدود جدا في موريتانيا، إذ لا يوجد إلا مدرسة واحدة في المذرزرة، لا يكاد عدد طلابها يتعدى 35 تلميذ على أقصى تقدير⁵⁹.

ومما يمكن ملاحظته فيما يخص هيكلية التعليم في موريتانيا، هو تلك الجهود المبذولة من قبل الإدارة الفرنسية؛ من أجل توسيع التعليم الفرنسي في موريتانيا، تحقيقا للأهداف الاستعمارية، إلا أن هذا التعليم كان محدودا وغير متنوع، لا من حيث التخصصات ولا من حيث مستواه. فعلى سبيل المثال فإن الموريتاني كان محروما من التعليم الجامعي العالي. فموريتانيا لم تعرف مؤسسة جامعية واحدة خلال الفترة الاستعمارية. وحتى مدرسة تكوين المعلمين لم تكن موجودة حتى سنوات الخمسينيات. فقد كان المعلمون يتخرجون في مدرسة فيدرج بسان لويس لتدريب المعلمين والمترجمين حتى افتتاح معهد أبي تلميت. وكذلك التعليم المهني التقني المتخصص (العلوم البحرية، والعلوم الصناعية، والزراعة، والتجارة، والتلغراف، الطباعة، الكتابة على الآلة الراقنة...)، والطب، وكذا الصيدلة، والبيطرة... لم يكن للموريتاني نصيب فيه⁶⁰، وإن وجد من تحصل على شهادات في بعض هذه التخصصات فيعد استثناء؛ فقد كان حظ الموريتاني يتوقف عند المرحلة الابتدائية الأولى أو المتوسطة وعلى أكثر تقدير المرحلة الثانوية، إذا لم تسجل موريتانيا حتى فترة الخمسينيات إلا طالبا واحدا في كلية الطب بباريس، وبعض الطلبة يعدون بأصابع اليد في تخصصات أخرى غير علمية⁶¹.

أهم المدارس الفرنسية في موريتانيا:

لا نهدف من خلال هذا العنوان التطرق إلى جميع المدارس، والبحث في تطورها، بل نحاول إبراز أهم المدارس الكبرى، التي كانت دعامة للمدرسة الفرنسية في موريتانيا، معرفين بها، بإيجاز كبير:

مدرسة كيهيدي: تم تأسيس هذه المدرسة قبل الإعلان الرسمي عن فرض الحماية الفرنسية على موريتانيا، إذ ظهرت هذه المدرسة إلى الوجود سنة 1898، وذلك لأن التواجد فيها وفي كيدي ماغة كان مبكرا، وربما يعود إلى سنة 1891، وقد استقبلت هذه المدرسة في موسمها الثاني 48 تلميذا، جاءوا من مناطق المجاورة لكيهيدي، وقد كان أغلبهم من الزوج، وقد أعطت هذه المدرسة نتائج مرضية في بداياتها الأولى، وكان توافد التلاميذ إليها معتبرا⁶²، إلا أنه وبعد إلغاء منحة التمدرس التي سبق وأن منحها حاكم السنغال، شهدت المدرسة في جانفي فجأة انخفاضا في عدد طلابها إلى سبعة طلاب، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، إذ استعادت المدرسة بعض الحيوية خلال سنة 1906، بالتحاق 24 تلميذا بصوفها، وقد استمرت هذه المدرسة بانتظام، لكن بنتائج غير مرضية تماما⁶³. ومهما يكن من أمر هذه النتائج، فإن طلبتها من الرعيل الأول من التراجمة، الذين تخرجوا في مدرسة سان لويس، والمدرسة العليا في الجزائر العاصمة، وليس أقل هؤلاء شهرة في تاريخ موريتانيا الترجمان أحمد با، الذي تخرج في المدرسة العليا في الجزائر العاصمة⁶⁴.

مدرسة بوغي (Boghé): بعد أن أحكم المستعمر سيطرته على بعض المناطق، مثل: الترابزة والبراكنة، وتكانت وأدرار، وعلى ضفة النهر التي بدت أكثر هدوء منذ سنة 1903، عمل المستعمر على تعزيز تواجده عن طريق إنشاء المدارس، فأسس مدرسته الثانية في بوغي سنة 1912، وكانت تستقبل ما لا يقل عن 40-50 تلميذ معظمهم من قوميات التكلور، والسونكي، والولوف⁶⁵. وقد شهدت مدرسة بوغي هي الأخرى عدم الانتظام في أعداد تلاميذها، إذ شهدت سنة 1923 حضور 25 تلميذا، مقسمين إلى فصلين، يضاف إلى هذا العدد دورة للبالغين مكونة من 32 تلميذا، دياوارا سار المعلم الذي سيكون له دور سياسي في تاريخ موريتانيا. وخلال سنة 1927 ارتفع هذا العدد إلى 85 تلميذ موزعين على ثلاثة فصول، منافسة مدرسة كيهيدي، التي بلغ عدد طلابها إلى 104 تلميذ خلال نفس السنة⁶⁶، لكن هاتين المدرستين ستشهدان تراجعا كبيرا خلال سنة 1932، إلى درجة أن السيد تشارتون (M. Charton) المفتش العام للتعليم كتب معلقا على المدرستين "بأنهما بالكاد تستحقان اسمهما"، وذلك لتراجع عدد طلاب المرحلة المتوسطة التي هي عماد المدرسة الإقليمية؛ حيث لم تسجل مدرسة بوغي إلا 21 طالبا قادرين على مواصلة الدراسة في المدرسة الابتدائية العليا، كما لم تسجل كيهيدي أسوي 15 تلميذ في نفس المستوى. ورغم هذا ظلت مدرستا بوغي وكيهيدي من أطول المدارس الفرنسية في موريتانيا عمرا ونفسا، فقد استقبلتا خلال موسم 1939-1940، باعتبارهما مدرستين إقليميتين 105 تلميذ بالنسبة لكيهيدي، و115 بالنسبة لبوغي⁶⁷.

مدرسة أبي تلميت: تعدّ هذه المدرسة أول مدرسة تفتتح في مناطق البيضان، وقبل هذا كان أبناء الأعيان والزعماء البيضان يرسلون أبناءهم إلى مدرسة أبناء الشيوخ بسان لويس، أما أطفال الحوض والجهات الشرقية فقد كانوا يرسلون إلى مدرسة تمبكتو بمالي، التي أسست سنة 1910، إلى أن أسست أول مدرسة بأبي تلميت سنة 1914⁶⁸. وقد كانت هذه المدرسة التي أسست حصريا لأبناء الزعماء والأعيان البيضان، فهي بذلك سميت بمدرسة "أبناء الأعيان"، تستقبل أطفالا من جميع المستويات الاجتماعية بما فيهم أبناء "القوم" والرماة، ويبدو أن بدايات هذه المدرسة كانت متعثرة وغير منتظمة؛ نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى. أما بعد الحرب فقد ضمت بين صفوفها 20 تلميذا من أبناء الجنود المشاة، ويبدو أن هذه

المدرسة توقفت عن النشاط خلال هذه الفترة بالذات⁶⁹. بسبب الصعوبات واحجام الأهالي عن ارسال أبنائهم إلى المدرسة، إذ لم يعد العدد يتجاوز السبعة أطفال من أبناء الأسر الكبيرة. ويذكر أن هذه المدرسة قد حول نشاطها إلى المذرذرة منذ سنة 1922، حتى بداية الثلاثينيات، أين أعيد إلى أبي تلميت، وفي هذه المرحلة عرفت هذه المدرسة تألقها الحقيقي، إذ ارتادها أطفال من كل الجهات الناطقة بالهسانية في البلاد الموريتانية، وقد تخرجت فيها أغلب الأطر الصغيرة المنحدرة من هذه المناطق⁷⁰. وقد شهدت هذه المدرسة، التي تعدّ نموذجاً لنظام "المدرسة"، القائم على التدريس باللغتين العربية والفرنسية، منذ تأسيسها توافد بلغت 350 تلميذ، تلتهم تقريبا خلال سنوات 1930-1940، ومهما يكن من أمر هذه الأرقام، فإن مستوى التدريس في هذه المدرسة وفي غيرها من المدارس - حسب شهادة بعض الفرنسيين ظلّ ضعيفا إلى حدّ كبير⁷¹.

مدرسة أطار: تأسست هذه المدرسة الجهوية خلال الثلاثي الأول من سنة 1936، وكان التعليم فيها في البداية كغيرها من المدارس مقصورا على أبناء الأعيان والزعماء، أما مدة الدراسة فيها فأربع سنوات، وكان الهدف من تأسيسها الحفاظ على اللغة العربية الفصحى، وتكوين نخبة تكون وسيطا بين المستعمرين والأهالي، وكانت تستقبل التلاميذ بين عمر 13 و20 كحدّ أقصى، على أن يكونوا حاصلين على تعليم قرآني حسن، وكان تدريس الفرنسية فيها اختياريا⁷². وكانت تدرس فيها علوم العربية وآدابها، وعلوم الدين الإسلامي، ويبدو أن مشروع مدرسة عربية لم تستسغه الإدارة الفرنسية، فقد رفض الحاكم العام لغرب أفريقيا جول بريفييه (Jules Brévié) الاعتراف بمدرسة لا تدرس بها اللغة الفرنسية، وأصرّ على أن يكون تعليم الفرنسية إلزاميا بها، وكان ذلك، إذ لم تمر سنتان على افتتاح هذه المدرسة العربية حتى أصبح تعليم الفرنسية بها إلزاميا⁷³. وقد ذكرت بعض التقارير أن هذا الإلزام جاء بناء على طلب أولياء التلاميذ. ومهما يكن من أمر صحة هذا التبرير، فإنها شهدت نجاحا نسبيا من حيث استقبال التلاميذ. فقد قدم مدير التعليم السيد كريستيان لغرييه (Christian Laigret) بعض الإحصاءات لعدد التلاميذ، ففي الموسم 1937-1938 حضر إلى المدرسة 27 تلميذا؛ وفي 1940-1941، 54 تلميذا؛ وفي 1941-1942، 54 تلميذا أيضا؛ وفي 1942-1943، و72 خلال موسم 1944-1945. ويبدو أن الانتظام في استقبال التلاميذ قد أدى إلى النجاح النسبي لهذه المدرسة في امتحانات الجهوية، فقد تحصل 3 طلاب على شهادة الدروس الابتدائية، كما تحصل 4 آخرون على شهادة الدروس العربية، وهو نجاح أصبحت تضاهي به مدرسة أطار غيرها من المدارس، بخاصة مدرسة أبي تلميت⁷⁴.

ونحن إذ نكتفي بذكر هذه المدارس المشهورة في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية، فإنه لا ينبغي علينا أن نهمل - ولو إشارة- ذكر مدارس أخرى مثل: مدرسة تمبذغة (1933)، ومدرسة كيفة (1939)، بخاصة هذه الأخيرة، التي استقبلت 139 تلميذ ما بين 1940-1945، وتمكن تسعة من تلامذتها من الحصول على شهادة الدروس الابتدائية التي تمكنهم من ولوج المرحلة الابتدائية العليا أو المهنية⁷⁵.

ثالثا- السياسة التعليمية الفرنسية في موريتانيا (1903-1960):

أهداف التعليم الفرنسي:

هناك تداخل كبير، أو قل تقاطعات بين أهداف السياسة الفرنسية في مجال التعليم، والسياسة الفرنسية في مجال تنظيم المستعمرة الفرنسية في موريتانيا؛ ذلك أن السياسة الثقافية هي أداة الهيمنة الاستعمارية في جميع المجالات، فقد كتب وزير خارجية فرنسا سنة 1923، بهذا الصدد: «إن تعليم الأهالي هو من صميم واجباتنا، ولكن الواجب الأساسي يتمشى أيضا بوضوح كبير مع مصالحنا الاقتصادية والإدارية والعسكرية

والسياسية»⁷⁶. وهذا ما يجعل أهداف التعليم الفرنسي في موريتانيا متشعبة ومتعددة الجوانب، وللاختصار - فقط- يمكن أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

أول أهداف التعليم، هو التمدين ونشر رسالة أوروبا الحضارية في جميع أصقاع الأرض التي يسكنها الإنسان المتوحش؛ والملاحظ أن نشر هذه الرسالة قد تم بواسطة تهديم قيم هذا (المتوحش)، وبالتالي فإن قيم المدرسة الفرنسية كانت في الغالب تناقض القيم التقليدية للمجتمعات المستعمرة، التي أراد المستعمر تحضيرها وتحريرها. وفي هذا الاتجاه أكد الحاكم العام الفرنسي لغرب أفريقيا بريفييه (Brévié): «بواسطة المدرسة يمكننا أن نجر الأفريقي إلى تقبل إرشاداتنا وأن يهتدي بهدينا، إنها حضارتنا التي تتحني إلى الأمام نحو حضارته وتتكيف معها لدعم مجهوداته، وبالتالي دفعه إلى طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بطريق بطيئة، ولكن بالتأكيد ستتغير عقليته. كما أن فكره سيتحرر من أعباء سلاسل العبودية...»⁷⁷.

وهدف ثان يتمثل فيما يعرف بالفرنسة، أو الغزو الثقافي، أو التغريب، الذي صاحب الغزو السياسي والعسكري، وقد كان يستهدف بالأساس تغيير العقلية الإسلامية حتى تتخلص من مقوماتها الذاتية، وتحويل النفسية المسلمة حتى تذوب في الفكر الغربي، وهنا تسقط القيم والعلاقات التي كانت تمثل الجدر الواقية التي جعلت المسلمين في مأمن من الاختراق والتفتت منذ قرون⁷⁸. وفي هذا المسعى راهن المستعمر على المدرسة كوسيلة ناجعة لسلب فئات من الأهالي هويتهم وجعلهم أتباع وخدمة متفانين في خدمة المستعمر، فقد ذكر المؤرخ المالي "أحمدو هامياتي با": «لقد كانوا يريدون أن يفصلوننا عن هويتنا ويشحنوننا بعبادات وأنماط التفكير الاستعماري، ولست أستطيع أن أزعم أن هذه السياسة دائما تفشل في ما يخلصنا، فإن المسخ الذي مني به المستعمر وصل أحيانا إلى درجة أن المثقف والمتمرس بالحضارة الفرنسية لم يكن يرنو في الحياة إلى ماعدا تقمص شخصية المستعمر بتقليده في ملبسه ومأكله، وأحيانا في دينه، بل وفي عاداته المستهجنة»⁷⁹. وهكذا عملت المدرسة الفرنسية على تخريج فئات مفرنسة، ولا تحمل العداء لفرنسا، استهوتهم مزايا التعليم، مما يجعلهم يرفضون كل ما هو ذاتي ومحلي، ويتعلقون بكل ما هو فرنسي⁸⁰.

وهدف ثالث يتمثل في سياسية الإدماج، وهو استيعاب الأهالي بمختلف مستوياتهم ومكاناتهم الاجتماعية في العائلة الفرنسية، أو قل تنفيذ سياسة الفرنسة الجماعية، ولم يكن الهدف من هذا الإدماج إلا أحكام مزيد من السيطرة على الأهالي المستعمرين إلى أجل غير محدود، حتى أولئك الذين جاهدوا من أجل الاندماج في المجتمع الفرنسي لم ينجوا من مسعاهم إلا الخيبات. وإذا كان الاندماج مرتبطا بالفرنسة ارتباطا كبيرا، فإن المستعمر فرض على القائمين على التعليم العناية بنشر اللغة الفرنسية بين جميع مكونات المجتمع. فانتشار الفرنسية - حسب بريفييه- هو ضرورة عملية، حيث أن القوانين والتشريعات منشورة بالفرنسية، كما أن سياسة المشاركة التي تبنتها الإدارة تعطي للأفراد حق المشاركة في الجمعيات الفرنسية شريطة أن يتكلم الفرنسية، فاللغة الفرنسية إذا هي مفتاح دخول الفرد المستعمر إلى العائلة الفرنسية⁸¹.

والهدف الرابع للسياسة التعليمية الفرنسية، وهو خلق نخب مفرنسة كفؤة عمل الاستعمار على ضمان تكوينها حسب حاجة ومتطلبات الحياة الإدارية والاقتصادية للمستعمرة، وهذا ما قصد إليه وزير المستعمرات ألبيير سارو (Albert Sarraut) بقوله: «...إن تثقيف الأهالي هو ضمان لواجبنا... لكن هذا الواجب يتناسب بصفة متزايدة مع فوائدها الإدارية والعسكرية والسياسية الأكثر بديهية...»⁸². وعن طريق المدرسة - كما يقول جورج هاردي (G. Hardy) «سيكون هناك موظفين يشاركوننا سلطتنا، والذين من شأنهم أن يكونوا موظفين مؤتمنين، تلك المدارس من شأنها أن تصون أو تكون أرستقراطية بالولاء، بالتفكير أو السلوك، وعليها أن تشكل في الوقت ذاته ضمانا للاستقرار الاجتماعي وأداة للتقدم»⁸³. وإذا كان الهم الإداري حاضرا

وبقوة لضمان تسيير المستعمرة، فإن وجود وسطاء ينتمون إلى الأوساط المحلية من خلال أصولهم، وينتمون إلى الأوساط الأوروبية بحكم تكوينهم الأيديولوجي؛ لإفهام أهل البلد خدمة للمصالح الاستعمارية، وكان التراجمة أهم هؤلاء الوسطاء في السلم الإداري المحلي، وقد فاق شأنهم شأن الزعامات التقليدية، بل حلوا محلهم في خدمة القضية الاستعمارية⁸⁴.

كما لا يمكن إهمال الهدف الاقتصادي، الذي مثل محور أهداف العمل الاستعماري في جميع الأزمنة، فقد عمل الفرنسيون في موريتانيا على تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية. وقد ظهر ذلك من خلال اعتبار موريتانيا همزة وصل تربط بين المستعمرات الفرنسية في غربي أفريقيا وشمالها، لما لهذا الربط من فوائد استراتيجية واقتصادية من ناحية، كما الحاجة إلى تحقيق علاقات اقتصادية جيدة بينها وبين البيض والسود على مستوى جيد وثابت في جميع الظروف من ناحية أخرى، وهذا يحتم عليهم نشر اللغة الفرنسية المنطوقة بين الأهالي. ومهما يكن من أمر الإلحاح على تعليم اللغة الفرنسية، فإن فرنسا لم تكن تهتم لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية في هذا الإقليم الذي لم تكن تعره أية أهمية لذاته، والشاهد على ذلك أن موريتانيا ظلت تعاني تخلفا شاملا حتى استقلالها سنة 1960، لاسيما في مجال التعليم الذي ظل محدودا، إن لم نقل شبه منعدم⁸⁵.

هذا، ولما كان المستعمر يدرك جيدا بأن السياسة التعليمية قد تؤدي إلى زيادة الوعي السياسي لدى الشعوب المستعمر، لهذا فإنه قد عمل على استخدامها لأغراضه وأهدافه وغاياته الاستعمارية، دون أن يكون في أهدافه تلك ما يخدم الأهالي المستعمرين⁸⁶.

عوائق انتشار التعليم الفرنسي وآليات التجاوز:

قبل الحديث عن عوائق توسع التعليم في موريتانيا، يمكن أن نشير إلى أن المستعمر لم تكن لديه النية في إرساء وتوسيع المدرسة بشكل يضمن لأغلبية الأطفال الاستفادة من هذا التعليم. كما أن الموريتانيين رفضوا بدورهم التعليم الفرنسي رغم محدوديته؛ لأنه كان يمثل في نظرهم امتدادا للتوغل السياسي والعسكري الأجنبي وما يمثله من خطورة على حاضر البلاد ومستقبلها؛ فقد اعتبر الأهالي رفض التعليم الفرنسي شكلا من أشكال المقاومة وامتدادا لها. وهو الأمر الذي صعب من تثبيت المدرسة الفرنسية في أرض موريتانيا⁸⁷. وقد تضافرت لدى الأهالي عديد الأسباب التي جعلتهم على طرف نقيض من المدرسة الفرنسية. ومن هذه الأسباب نذكر:

السبب الديني؛ فارتباط الموريتانيين بهويتهم الإسلامية وتمسكهم بأصالتهم، جعلهم ينظرون إلى المدرسة الاستعمارية نظرة عدوانية، فغالبية الأهالي كانوا يرون في المدرسة العصرية أو "مدرسة الكفار" تهديدا للدين والأخلاق. كما اعتبرت هذه الغالبية من الموريتانيين تعليم النصارى "لا يمكن أن يخرج عن سياق إعداد الطفل المسلم ليصبح كافرا أو نصرانيا، بإبعاده عن دينه الإسلامي"⁸⁸. وقد جعل هذا التهديد من المدرسة الفرنسية في موريتانيا نازلة فقهية. فكثير ما طرحت على بساط الجدل والبحث مسألة حكم إرسال الأطفال الصغار إلى مدارس الكفار. فكان أن أجمعت كل الإجابات الفقهية على تحريم المدرسة الفرنسية، أهمها فتوى المختار بلول (ت 1978)، الذي أفتى بمنع ولوج الأطفال أبواب المدرسة الفرنسية، مذكرا بأن "كل مولود يولد على الفطرة" حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما جاء في الحديث النبوي، وعلى أبوي الطفل ومعلميه حراسة عقيدته ورعايته. وقد استند هذا الفقيه على نصوص شرعية واجتهادات كبار العلماء في إصدار فتواه هذه⁸⁹. وقد كان لهذه الفتوى ولغيرها من فتاوى علماء آخرين حذروا من تعلم

اللغة الفرنسية؛ لأنها - في نظرهم- ترتبط بعمق مع الديانة المسيحية، أثرا واضحا في مقاطعة المدرسة الاستعمارية، مما جعلها تخفق في تحقيق مستوى مقبول من اكتتاب التلاميذ في الكثير من مدارسها⁹⁰.

السبب الثقافي والتعليمي؛ لقد كانت للثقافة الدينية السائدة في المجتمع الموريتاني دورها البارز في مقاومة المدرسة الفرنسية، فقد مثل التعليم الذي كان موجودا عند الموريتانيين سدا منيعا أمام الغزو الثقافي الأجنبي. وفي هذا الصدد يقول الحاكم الفرنسي لموريتانيا "لغريه": «لقد عالجتنا مشكلة التعليم فور دخولنا موريتانيا، ولكنها مشكلة حادة، لقد وجدنا أنفسنا في مستعمرات أخرى في ساحة فارغة، أمام شعوب متلهفة إلى محاكاتها أما في موريتانيا فإن المقاومة الإسلامية لنمو نفوذنا عن طريق التعليم الفرنسي بدت مقاومة صلبة، وأن الشناقطة الذين أسلموا منذ قرون، وكان لهم - وما زال- فقهاؤهم وعلماؤهم لا يمكن أن يروا حضارتنا بعين الإعجاب التي ينظر بها السود، ثم إن موريتانيا من البلاد التي تمثل الثقافة فيها قمة المجد، وبها توجد مدارس كثيرة ومكتبات تمثل شواهد حية. كمكتبة شنقيط... وهكذا انتصب في مواجهتنا عدو قديم وقوي هو تعليم المحاضر، والتغلب على هذا المنافس القوي تعين انتهاج سياسة حكيمة وتطلب الأمر جهدا كبيرا»⁹¹. وهذه الملاحظة نجدها عند الكثير من المهتمين بالحياة الثقافية الموريتانية.

فبالرغم من المنافسة القوية التي شهدتها المحظرة من المدرسة الفرنسية، إلا أن التعليم المحظري أبان عن صمود وثبات أمام السياسات التعليمية الفرنسية، التي عملت على مراقبة هذا التعليم الأهلي ومحاصرته ومحاولة إدخاله تحت رعاية الإدارة الفرنسية، وهذا ما جعل بعض الفرنسيين أمثال: (André Lecourtois)، و (Paul Dubié) وغيرهما يعلنون في تقاريرهم الإدارية والسياسية فشل محاولاتهم في فرض سيطرتهم الثقافية على موريتانيا، وتحذروا عن حملات مشايخ المحاضر ودورهم في مقاومة التعليم الفرنسي⁹². وهذا ما جعل الصراع والمنافسة بين التعليمين على أشده.

السبب المادي؛ يقدم "فرانسيس دي شاسيه" بعض التعليقات المادية المتوافقة مع توجهه الأيديولوجي. وقد تمثلت هذه التعليقات في السمات البدوية للمجتمع الشنقيطي - رغم اعترافه بثقافة المجتمع الموريتاني الرفيعة- وما يتبعها من غير دينية ورفض للتبعية، كما اعتبر غياب أي استثمارات استعمارية لصالح الأهالي عاملا مهما في فشل المدرسة في استقطاب أبناء الموريتانيين، ورغم وجاهة هذا السبب في بعض جوانبه إلا أنه غير كاف لتفسير هذا الرفض؛ لاعتبارات كثيرة منها ما كانت تقدمه الإدارة الاستعمارية من تسهيلات ومنح لعائلات التلاميذ، ورغم هذا ظل رفض المدرسة ظاهرة مقلقة للقائمين على التعليم الفرنسي طيلة فترة الاحتلال⁹³.

لهذه الأسباب وغيرها مجتمعة رفض الموريتانيون المدرسة، التي رأوا فيها خطرا يستهدف هويتهم ودينهم، ولهذا لم يألوا جهدا في محاربة المدارس الفرنسية وقاطعوها، وقد أخذت تلك المقاطعة أشكالا مختلفة، واتخذت وسائل متنوعة، مثل رفض اكتتاب الأطفال في المدرسة، أو إنكار الولادات الجديدة وإخفاء الأبناء، فقد ذكر تقرير فرنسي أن حيا من أحياء تكانت مكونا من 606 نسمة لم يسجل فيه طيلة أربع سنوات سوى أربع ولادات فقط. وكانت بعض الأسر تدفع رشواي كبيرة للإفلات من قبضة المدرسة، ففي سنة 1950 كتب أحد الشيوخ يشكو معلم مدرسة طالب من الوجهاء هدايا كبيرة ليترك لهم أبناءهم. كما اتخذ رفض المدرسة شكلا سلبيا تمثل في غيابات التلاميذ المتكررة وإهمال الدروس، مما ترتب عليه طرد التلاميذ الذي يعيدون السنة مرات عديدة⁹⁴. وهذا غيض من فيض تلك الطرق والحيل التي كان الأهالي يتحاشون بها إرسال أبنائهم إلى المدرسة. وقد أدى هذا الرفض -كما لاحظ مارسيل كونديت (Marcel Condette)-

إلى خلو بعض المدارس من طلابها بالكامل، كما حدث في مدارس دائرة غورگول، التي آثر الأولياء عليها إرسال أطفالهم إلى الحقول والمراعي⁹⁵.

هذه المقاومة جعلت السلطات الاستعمارية تتخذ كل الاحتياطات المادية والمعنوية لإنجاح مشروع المدرسة، ترهيباً وترغيباً، وتمثلت سياسة الترهيب في الضغوط التي مارستها الإدارة لإجبار الأهالي، وشيوخ القبائل على تقديم أبنائهم للمدارس، فكثيراً ما انتدب حرس الدوائر لمهمة الاكنتاب، حيث يتم إجبار السكان على تقديم فلذات أكبادهم للمدرسة بصفة قصيرة، لكن كل تلك الإجراءات لم تؤت أكلها، إذ كثيراً ما أغلقت تلك المدارس أبوابها بحجة عدم وجود تلاميذ، كما أن تلك الضغوط لم تمنع رؤساء القبائل من مغالطة الإدارة بذرعهم بعدم وجود أطفال بالغين في سن التمدرس في المناطق الواقعة تحت إدارتهم⁹⁶. في حين تمثلت سياسة الترغيب في بذل بعض العطايا والمنح، قد يكون ذلك بإهداء قطع من قماش النيلة لأسر من يلتحقون بالمدرسة، كما كانت تقدم بعض المنح والتعويضات المادية للشيوخ والوجهاء كل بقدر عدد الأطفال الذين تبعث بهم الجماعة إلى المدرسة، كما أمر مرسوم 12 جوان 1906 صرف مبلغ 3000 (ف.ق.) لكل شيخ محظرة أو كتاب يأمر طلابه بتخصيص ساعتين لتعلم اللغة الفرنسية، إلا أنه لم يتقدم شيخ للاستفادة من هذه المنحة⁹⁷.

ورغم الإجراءات التي كان يتبناها المستعمر، إلا أن المجتمع الموريتاني بقي محافظاً على خصائصه ومقوماته، رافضاً التعليم الفرنسي الذي رأى فيه تهديداً لكيانه وتماسكه.

مكان اللغة العربية في التعليم الفرنسي بموريتانيا:

كان هدف السياسة التعليمية الفرنسية، هو فرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية ولغة تعليم، بل وكلغة محكية من قبل العامة من الأهالي. فقد جاء في تعميم 10 ماي 1924 السابق الذكر: «أن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة المستعملة في المدارس، وأنه يمنع على المعلمين استعمال اللهجات المحلية مع تلاميذهم»⁹⁸. وورد في مرسوم آخر، أصدره الحاكم العام لغرب أفريقيا السيد "بريفيه": «إن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة التي يجب أن نوليها رعايتنا، ويجب أن نعمل على نشرها، ويجب أن تكون أساس تعليمنا، وبها يجب أن تعطى كل الدروس»⁹⁹. غير أن هذا الإلحاح على التمكين للفرنسية وجد أمامه عقبة كأداء، متمثلة في رفض الأهالي لاكنتاب أبنائهم في المدرسة الفرنسية "مدرسة الكفار". ولتجاوز هذا الرفض عمد منظرو المدرسة الفرنسية إلى التحايل على الأهالي بالاعتراف بالتعليم العربي بجانب الفرنسي، وهو ما عرف اصطلاحاً "المدرسة" (Médersa)، أو المدرسة الابتدائية الفرنسية-العربية. على غرار تجربتها في الجزائر. حيث كانت برامج هذا التعليم مزدوجة، يشتمل القسم العربي منها: القرآن ومبادئ العقيدة، والفقه الإسلامي والنحو والأدب العربي. أما القسم الفرنسي، فكان برنامجاً موحد مع برنامج المدارس الابتدائية بالسنغال وكامل الغرب الإفريقي الفرنسي¹⁰⁰. ولإنجاح هذه التجربة عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إسناد إدارة هذا النوع من المدارس إلى جزائريين، مع مراعاة أن يكون هؤلاء من العلماء التقليديين؛ لخلق جو من الثقة والاتصال مع الأهالي لئلا ينفروا من هذه المدارس¹⁰¹.

وقد كان الهدف من هذه المدارس تكوين القضاة الشرعيين، وأعوان الإدارة، وجذب البيضان بتوفير تعليم شبيه بالتعليم المحظري الأصيل، لكنه تعليم مغربل من عوامل العداء للاستعمار، وخال من مفاهيم الجهاد والمقاومة وروح الرفض للمستعمر لدى البيضان خاصة¹⁰².

وعلى كل حال، فمبدأ المدرسة جاء ليخدم المصالح السياسية الاستعمارية، مظهرة نفسها مظهر الحريص على عدم التصادم مع التقاليد المحلية للأهالي وقناعاتهم الدينية، فقد قامت هذه المدرسة منذ بداياتها

السياسة الثقافية الفرنسية في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية (1903-1960م)

بتدريس العربية بجانب الفرنسية دون أن تكون منافسة لها.¹⁰³ لكن في الحقيقة، هذا التسامح لم يكن قاعدة، فقد ظلت المدرسة الفرنسية في موريتانيا تشهد اضطراباً في برامجها التربوية، فتارة يقصون العربية وتارة أخرى يساؤونها في عدد الحصص مع اللغة الفرنسية، إلا أنهم غالباً ما كانوا يهتمون بإنقاص عدد حصص العربية إلى حد الإقصاء¹⁰⁴. فكانوا كلما أحسوا بهيمنتهم أو أنهم أصبحوا قادرين على إملاء إرادتهم ضاعفوا حصص الفرنسية مقابل حصص العربية. ففي سنة 1913 كانت مدرسة أبي تليميت المستحدثة آنذاك تقدم لتلاميذها 12 ساعة في الأسبوع من المواد العربية، مقابل 13 ساعة للفرنسية. وخلال سنة 1922 تم تخفيض حصص العربية إلى 9 ساعات ونصف مقابل 19 ساعة للفرنسية. وفي سنة 1929 انخفض العدد الإجمالي لساعات التدريس إلى 24 ساعة ليكون للعربية نصيب الثلث مقابل الثلثين للفرنسية. وخلال الحرب العالمية الثانية صدرت توصية عن مؤتمر برازافيل 1944 تدعو إلى تعميم التعليم بالفرنسية، وفي نفس الاتجاه سيكون لإصلاحات 1947 الرامية إلى توحيد التعليم في موريتانيا الأثر الواضح في إنقاص ساعات تدريس العربية 6 ساعات فقط، بما فيها حصص الأنشطة الحرة¹⁰⁵. وبعد تجربة دامت ثلاث سنوات أدركت الإدارة خطأها أمام مقطعة الأهالي للمدرسة، فأصدرت في 28 سبتمبر 1951 مرسوماً يرخص في تعليم العربية في المدارس الرسمية الفرنسية، بشرط استلام خطي من أسرة التلميذ، لكن هذا الأمر عدل بموجب مرسوم آخر في 23 فيفري 1952، ألغى بموجبه الاستلام الخطي وتم الاكتفاء بإعراب الأسرة شفويًا، ويبدو أن هذا الإجراء لم يكن إلا ترصية لتشجيع الأطفال لارتياح للمدرسة¹⁰⁶.

وخلال عقد الخمسينيات ستصبح مسألة تعريب المدرسة، أهم مطالب الأحزاب السياسية في موريتانيا، فقد سيطرت هذه النقطة على مناقشات الجمعية الإقليمية الموريتانية المنعقدة يوم 4 أبريل 1953، ففي هذا الجلسة طالب عدد من المستشارين بالتخلي عن فرض الفرنسية والعودة إلى نظام المدرسة القائم على أولوية التعليم العربي-الإسلامي. ويبدو أن صدى هذه النقاشات لم تجد أذناً صاغية من الإدارة الفرنسية، التي لم تكن الحلول المقدمة من طرفها إلا ذرا للرماد في العيون، وكان من بين تلك الحلول تأسيس معهد أبي تلميت الإسلامي سنة 1953، بصيغة مدرسة حرّة الغرض منه ترصية السكان الذين يرفضون المدرسة الفرنسية، واستقطاب الطلبة الذين يريدون مواصلة دراساتهم العربية-الإسلامية¹⁰⁷، إلا أن هذا الإجراء لم يمه الجدل حول تعريب المدرسة حتى نيل موريتانيا استقلالها سنة 1960.

أثر السياسة التعليمية الفرنسية في موريتانيا:

إذا أردنا أن نتعرف على مدى انتشار التعليم الفرنسي في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية، فإننا نجد بطيئاً وغير كاف، ولن يتعجب الخبير بالسياسة الفرنسية من هذه النتيجة التي جاءت موافقة للأهداف المحدودة، التي سطرته الإدارة الاستعمارية، إذ لم تخرج عن تكوين مترجمين وكتبة مسيرين للأعمال الإدارية. أما فيما يتعلق بنشر التعليم بين أفراد المجتمع، فذاك أمر خطير بالنسبة للفرنسيين يهدد وجودهم في موريتانيا¹⁰⁸. وإذا أردنا أن نحتكم إلى لغة الأرقام فإننا نجد أعداد تلاميذ المدارس الابتدائية هزيلة جداً، ورغم ملاحظتنا لزيادة طفيفة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها لا تعدو أن تكون زيادة في قلة، ففي سنة 1944 تم تسجيل نسبة التحاق (1,6%)، وفي 1951 (2,5%)، وفي 1955 (5,5%)، وفي 1960 (7,3%)، وهي نسب ضئيلة تفضحها الأرقام، التي لم تتعد 2300 تلميذ موسم 1950-1951؛ و5000 تلميذ خلال 1955-1956؛ في حين تم تسجيل 8643 تلميذاً خلال 1960-1961 وهو أول موسم دراسي بعد الاستقلال، وهو عدد ضئيل جداً¹⁰⁹.

وهذه الأرقام تشير إلى ضعف نمو التعليم وفشل السياسة الثقافية الفرنسية في مجال التعليم، وهو أمر أشارت إليه الكثير من التقارير الفرنسية، إذ لم يترك الاستعمار عند خروجه من البلاد سوى ثانوية واحدة لا يتجاوز عدد طلابها 400 طالبا، وهي ثانوية "روصو"، في حين لم تتعد الطبقة المثقفة عشية الاستقلال 4% من عدد السكان، وهذه نسبة قليلة مقارنة بالمستعمرات الفرنسية الأخرى في شمال وغرب أفريقيا. وهذه الأرقام والنسب تشير كلها إلى تخلف كبير في المجال الثقافي. ثم إنك قد لا تجد من بين الجموع التي كتب لها أن دخلت المدرسة الفرنسية من واصل تعليمه ونال شهادات عليا إلا عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة¹¹⁰.

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الثقافية في موريتانيا، وفي جانب مهم منها، وهو جانب التعليم الفرنسي، أمكننا أن نستنتج ما يلي:

أولا- أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية بنت سياسة التعليمية انطلاقا من مبدأ الصراع/والمقاومة، إذ كانت تهدف إلى القضاء على الهوية اللغوية والدينية للمجتمع الموريتاني، حيث أرادت المدرسة الفرنسية أن تكون البديل لمؤسسة عريقة كان لها الفضل في تحصين المجتمع الموريتاني طيلة قرون، وهذه المؤسسة هي المحظرة.

ثانيا- أن تنظيم التعليم الفرنسي وهيكلته في موريتانيا، كانا خاضعين للقوانين المعمول بها في كامل منطقة غرب أفريقيا الفرنسية، انطلاقا من العاصمة الإدارية سان لويس بالسنغال، التي كانت عاصمة الإقليم.

ثالثا- اكتسى التعليم في موريتانيا خصوصية محلية نوعا ما، خاصة في مناطق البيضان، ذات الأغلبية الناطقة بالعربية، وتمثلت هذه الخصوصية في تعميم تعليم مزدوج، فرنسي/عربي، أو ما يعرف بمبدأ المدرسة؛ وقد كان الهدف منه التغلب على رفض المدرسة من قبل الأهالي.

رابعا- مثل مبدأ مقاطعة المدرسة من قبل الأهالي شكلا من أشكال المقاومة، والرفض لكل ما هو أجنبي، وقد انعكست هذه المقاومة في ضالة أعداد التلاميذ المتمدرسين، رغم أننا نسجل بأن الاستعمار لم يكن له نية صادقة في نشر التعليم على نطاق واسع.

خامسا- كانت مخرجات المدرسة الفرنسية في موريتانيا محدودة جدا، وكان ذلك بسبب محدودية الأهداف، التي لم تكن تتجاوز تكوين نخب متعاملة مع الاستعمار وخادمة لمشروعه متمثلة في بعض التراجمة والكتابة الإداريين.

سادسا- دلت نتائج المدرسة، وكذلك أعداد التلاميذ الذين أسعفهم الحظ في ولوج هذه المدرسة، وهي أعداد ضئيلة - طبعاً - على فشل مشروع التغريب الفرنسي في موريتانيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نعد هذا انتصارا لمشروع المقاومة الثقافية.

وأخيرا، يمكن أن نشير إلى أن موضوع التعليم الفرنسي في مستعمرة موريتانيا بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب عن الوثائق، التي دتجيبنا عن المزيد من التساؤلات، كما يمكن أن نشير إلى نقطة مهمة لفتت انتباهنا خلال هذا البحث وهي دور المديرين والمعلمين الجزائريين في تسيير المدرسة الفرنسية في موريتانيا.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

- 1- أدو الشيخ عمر، إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا "دراسة تقويمية"، ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي، إش. حسن محمد حسان، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 1403-1404هـ.
- 2- إلهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- 3- أنور الجندي، إطار إسلامي للفكر المعاصر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1980.
- 4- حماد الله ولد السالم، جمهورية الرمال "حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2014.
- 5- خليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط "عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987.
- 6- صابر نور الدين، الدور الاستعماري لكزافيي كوبولاني (Xavier Coppolani)، في الجزائر وموريتانيا 1866-1905م، أطروحة دكتوراه "L.M.D."، بإشراف معمر العايب، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، 2017-2018.
- 7- علي بدوي علي سالم، الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا (1903-1960)، بإشراف، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وماهر عطية شعبان، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية (التاريخ الحديث والمعاصر)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم التاريخ جامعة القاهرة، (مخطوطة)، القاهرة، 2003.
- 8- محمد المحجوب ولد بية، موريتانيا جذور وجسور، مكتبة القرنين 20/15 للنشر والتوزيع، نواكشوط، موريتانيا، ط 1، 2016.
- 9- محمد لوح، التعليم العام ومناهجه "السنغال نموذجاً"، نيامي، النيجر، 2009.
- 10- محمود بن محمد، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر "قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية"، منشورات معهد الدراسات الأفريقية، الرباط، ط 1، 2001.
- 11- المختار ولد داده، موريتانيا رهان التحديات الكبرى "مذكرات"، المشهد الموريتاني <https://almashhed.com/vb/showthread.php?t=1586>، متاح بتاريخ 2017/01/14، 1432/02/19.
- 12- مسعد حسين محمد، وقفات على بلاد شنقيط، تق. أحمد مرابط الشنقيطي وآخرون، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 2، 2019.

ب- الكتب باللغة الفرنسية:

- 13- Bah OULDZEIN et Ambroise QUEFFÉLEC, actualités linguistiques francophone "le français en Mauritanie", EDICEF/AUPELF, Paris, Ed 1, 1998.
- 14- Commissariat de l'Afrique Occidentale Française, l'enseignement en Afrique occidentale Française, librairie Larousse, Paris, 1931.
- 15- Étienne RICHET, la Mauritanie, pré. Paul PAINLEVÉ, Émile LAROSE, Librairie éditeur, Paris, 1920.
- 16- Gouvernement Général de l'Afrique Occidentale Française, Territoire Civil de la Mauritanie, rapport d'ensemble (année 1906), imprimerie du gouvernement, Saint-Louis, Sénégal, 1908.
- 17- Mohamed Saïd OULD Hamody, Mauritanie : 1445-1975 (Relations séculaires avec l'Europe), Nouakchott, 2003.

ج- المقالات:

- 18- بوها محمد عبد الله سيدي، المشروع الثقافي الفرنسي في موريتانيا "دراسة للأبعاد الإستشراقية في بلاد شنقيط"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ع 10، ديسمبر 2018.

- 19- حسنة الغامدي، طارق لعجال، التعليم الديني البدوي في صحراء شنقيط "دراسة في التاريخ والمناهج"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ع 5، ماي 2016.
- 20- محمد الراضي ولد صدفن، الاستعمار الفرنسي وآثاره في موريتانيا، عصور الجديدة، مختبر البحث التاريخي "تاريخ الجزائر"، جامعة وهران، الجزائر، ع 11-12، 2013-2014.
- 21- محمد أمين محمود، المحاضر الموريتانية مؤسسات لنقل المعارف، Sahariens. Vues des rives Carrefours du Sahara، <https://www.ouvrages.crasc.dz/>، متاح بتاريخ: 2020/07/15.
- د- المقالات الإلكترونية:
- 22- محمد بن بوعلية بن الغراب، الدكتور بن بوعلية يترجم كتاب "موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975" للباحث الفرنسي فرنسيس دي شاسبه (Francis de Chasse) عن دار جسر 2013، مركز البحوث والدراسات الولائية، 2013/5/9، متاح بتاريخ: 2018/2/14، <http://creow.info/index.php?option=com>.
- 23- سعدبوه ولد أسلم ولد الديه، المدرسة "la médersa" أو مدرسة أبناء الشيوخ، <http://nordinfo.info/ar/?q=node/2550>، متاح بتاريخ: 2020/06/16، (نور أنفو).
- 24- سيدي أحمد ولد الأمير، مدرسة أبناء الشيوخ... وبدايات التعليم النظامي الموريتاني، <http://sahelnnews.info/archive/index.php/2014-01-23-22-16-52/177>، نشر بتاريخ: 2013/11/28، متاح بتاريخ: 2020/07/22، أخبار الساحل أنفو.

الهوامش:

- 1- بوها محمد عبد الله سيدي، المشروع الثقافي الفرنسي في موريتانيا "دراسة للأبعاد الإستشراقية في بلاد شنقيط"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ع 10، ديسمبر 2018، ص 171.
- 2- أنشئ اتحاد المستعمرات الفرنسية لغرب أفريقيا (A.O.F) تدريجيا منذ 1895-1904م بمقتضى أربعة مراسيم، وبانضمام موريتانيا لهذا الاتحاد أصبح يتكون من: السنغال، غينيا الفرنسية، ساحل العاج، داهومي (البنين)، أعالي السنغال والنيجر، موريتانيا. ينظر: إلهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص ص 207-210.
- 3- صابر نور الدين، الدور الاستعماري لكزافيي كوبولاني (Xavier Coppolani)، في الجزائر وموريتانيا 1866-1905م، أطروحة دكتوراه "L.M.D."، بإشراف معمر العايب، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، 2017-2018، ص 237.
- 4- محمد المحجوب ولد بيه، موريتانيا جذور وجسور، مكتبة القرنين 20/15 للنشر والتوزيع، نواكشوط، موريتانيا، ط 1، 2016، ص 251.
- 5- خليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط "عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987، ص 340.
- 6- علي بدوي علي سالم، الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا (1903-1960)، بإشراف، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وماهر عطية شعبان، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية (التاريخ الحديث والمعاصر)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم التاريخ جامعة القاهرة، (مخطوطة)، القاهرة، 2003، ص 245.
- 7- محمد المحجوب ولد بيه، المرجع السابق، ص 255.
- 8- Bah OULDZEIN et Ambroise QUEFFÉLEC, actualités linguistiques francophone "le français en Mauritanie", EDICEF/AUPELF, Paris, Ed 1, 1998, p 16.
- 9- محمد أمين محمود، المحاضر الموريتانية مؤسسات لنقل المعارف، Sahariens. Vues des rives du Carrefours du Sahara، <https://www.ouvrages.crasc.dz/>، متاح بتاريخ: 2020/07/15، ص 48.

- 10- لمعرفة أصل مسمى المحظرة. ينظر: نفس المرجع، ص ص 48-49.
- 11- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 13.
- 12- محمدن أمين محمدمو، المرجع السابق، ص 47.
- 13- نفسه، ص ص 49-50.
- 14- نفسه، ص 50.
- 15- حسنة الغامدي، طارق لعجال، التعليم الديني البدوي في صحراء شنقيط "دراسة في التاريخ والمناهج"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ع 5، ماي 2016، ص 28؛ والمختار ولد داده، موريتانيا رهان التحديات الكبرى "مذكرات"، المشهد الموريتاني، <https://almashhed.com/vb/showthread.php?t=15864>، 1432/02/19، متاح بتاريخ 2017/01/14، ص 48.
- 16- حسنة الغامدي، وطارق لعجال، المرجع نفسه، ص 23.
- 17- نفسه، ص 21؛ محمدن أمين محمدمو، المرجع السابق، ص 50.
- 18- حسنة الغامدي، طارق لعجال، المرجع السابق، ص 22.
- 19- نفسه، ص 28؛ محمدن أمين محمدمو، المرجع السابق، ص 55.
- 20- مسعد حسين محمد، وقفات على بلاد شنقيط، تق. أحمد مرابط الشنقيطي وآخرون، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 2، 2019، ص 107.
- 21- Rapport de Gouvernement Général de l'Afrique Occidentale Française, Territoire Civil de la Mauritanie, rapport d'ensemble (année 1906), imprimerie du gouvernement, Saint-Louis, Sénégal, 1908, p 54.
- سوف نختصر هذا المصدر في الهوامش التالية كما يلي: (Rapport de G.G.A.O./T.C.M.).
- 22- علي بدوي علي سالماني، المرجع السابق، ص 132.
- 23- خليل النحوي، المرجع السابق، ص 425.
- 24- محمد المحجوب ولد بيه، المرجع السابق، ص 257.
- 25- خليل النحوي، المرجع السابق، ص 426.
- 26- نفسه، ص 446.
- 27- المكان نفسه.
- 28- بوها محمد عبد الله سيدي، المرجع السابق، ص 177.
- 29- سيدي أحمد ولد الأمير، مدرسة أبناء الشيوخ... وبدايات التعليم النظامي الموريتاني، <http://sahelnews.info/archive/index.php/2014-01-23-22-16-52/177>، نشر بتاريخ، 2013/11/28، 00:50، متاح: 2020/07/22، أخبار الساحل أنفو.
- 30- Commissariat de l'Afrique Occidentale Française, l'enseignement en Afrique occidentale Française, librairie Larousse, Paris, 1931, p 4.
- في الهوامش التالية سوف نختصر هذا المرجع بـ (C.A.O.F).
- 31- الجنرال فيدرب (Louis Faidherbe): يعدّ من أبرز الضباط الفرنسيين اهتماما بنشر الاستعمار في منطقة الغرب الأفريقي، عيّن حاكما على السنغال ما بين (1854-1862)، و(1863-1865). وفي نطاق مساعيه الاستعمارية سعى إلى تنظيم مستعمرة السنغال. ينظر: محمدمو بن محمدن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر "قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية"، معهد الدراسات الأفريقية، الرباط، ط 1، 2001، ص 106.
- 32- حول هذا القانون ينظر: محمد لوح، التعليم العام ومناهجه "السنغال نموذجاً"، النيجر، 2009، ص ص 14-15.

- ³³- حماد الله ولد السالم، جمهورية الرمال "حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2014، ص ص 53-54.
- ³⁴- Étienne RICHET, la Mauritanie, pré. Paul PAINLEVÉ, Émile LAROSE, Librairie éditeur, Paris, 1920, p 242.
- ³⁵- (C.A.O.F), op.cit., p 6.
- ³⁶- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 16.
- ³⁷- (C.A.O.F), op.cit., p 6.
- ³⁸- Ibid., p 2 ; et OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 17.
- ³⁹- أدم الشيخ عمر، إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا "دراسة تقييمية"، ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي، إشراف حسن محمد حسان، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 1403-1404هـ، ص 14.
- ⁴⁰- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 28.
- ⁴¹- Ibid. p 29.
- ⁴²- أدم الشيخ عمر، المرجع السابق، ص ص 14-15.
- ⁴³- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 28.
- ⁴⁴- (C.A.O.F), op.cit., p 7.
- ⁴⁵- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 17.
- ⁴⁶- Ibid. p 27.
- ⁴⁷- (C.A.O.F), op.cit. p 3,4, 7.
- ⁴⁸- Ibid. p 7.
- ⁴⁹- Ibidem. Et OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 17.
- ⁵⁰- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 29.
- ⁵¹- (C.A.O.F), op.cit., p 9.
- ⁵²- Ibidem ; et OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 17.
- ⁵³- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 29-30.
- ⁵⁴- المختار ولد دادة، المصدر السابق، ص 147.
- ⁵⁵- (C.A.O.F), op.cit., p 7.
- ⁵⁶- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 27-28.
- ⁵⁷- Ibid. p 28.
- ⁵⁸- Ibid. p 28-29.
- ⁵⁹- (C.A.O.F), op.cit. P 10-11.
- ⁶⁰- Ibid. P 15.
- ⁶¹- لمعرفة كيف يتم التحاق الطلبة الموريتانيين بالجامعات الفرنسية، ينظر: المختار ولد دادة، المصدر السابق، ص ص 93-114.
- ⁶²- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 20.
- ⁶³- Rapport de G.G.A.O./T.C.M., op.cit. p 54.
- ⁶⁴- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 20.
- ⁶⁵- سعدبوه ولد أسلم ولد الديه، المدرسة "la médersa" أو مدرسة أبناء الشيوخ، <http://nordinfo.info/ar/?q=node/2550>، متاح بتاريخ: 2020/06/16، (نور أنفو).
- ⁶⁶- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 20.
- ⁶⁷- Ibid. p 21-22.
- ⁶⁸- سيدي أحمد ولد الأمير، المرجع السابق؛ وينظر أيضاً:

Mohamed Saïd OULD Hamody, Mauritanie : 1445-1975 (Relations séculaires avec l'Europe), Nouakchott, 2003, p 86.

⁶⁹- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 23-24.

⁷⁰- المختار ولد دادة، المصدر السابق، ص 50.

⁷¹- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 26.

⁷²- خليل النحوي، المرجع السابق، ص 354؛ وسيدي أحمد ولد الأمير، المرجع السابق.

⁷³- سيدي أحمد ولد الأمير، المرجع نفسه.

⁷⁴- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 26-27.

⁷⁵- Ibidem.

⁷⁶- Mohamed Saïd OULD Hamody, op.cit. p 85-86.

⁷⁷- علي بدوي علي سالمان، المرجع السابق، ص ص 165-166.

⁷⁸- أنور الجندي، إطار إسلامي للفكر المعاصر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1980، ص 252.

⁷⁹- محمد المحجوب ولد بيه، المرجع السابق، ص 252.

⁸⁰- سيدي أحمد ولد الأمير، المرجع السابق.

⁸¹- علي بدوي علي سالمان، المرجع السابق، ص ص 76، 77، 166، 167.

⁸²- محمد الراضي ولد صدفن، الاستعمار الفرنسي وآثاره في موريتانيا، عصور الجديدة، مختبر البحث التاريخي "تاريخ

الجزائر"، جامعة وهران، الجزائر، ع 11-12، 2013-2014، ص 276.

⁸³- محمد بن بوعليبة بن الغراب، الدكتور بن بوعليبة يترجم كتاب "موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975" للباحث

الفرنسي فرنسيس دي شاسيه (Francis de Chassey) عن دار جسر 2013، مركز البحوث والدراسات الولائية، 2013/5/9، متاح بتاريخ: 2018/2/14، <http://creow.info/index.php?option=com>.

⁸⁴- نفسه.

⁸⁵- محمد الراضي ولد صدفن، المرجع السابق، ص 275؛ وأنظر أيضا:

OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 16.

⁸⁶- علي بدوي علي سالمان، المرجع السابق، ص 165.

⁸⁷- أدو الشيخ عمر، المرجع السابق، ص ص 13-15.

⁸⁸- المختار ولد دادة، المصدر السابق، ص 49.

⁸⁹- خليل النحوي، المرجع السابق، ص ص 357-358.

⁹⁰- محمد الراضي ولد صدفن، المرجع السابق، ص 279.

⁹¹- مسعد حسين محمد، المرجع السابق، ص ص 108-109.

⁹²- حسنة الغامدي وطارق لعجال، المرجع السابق، ص 28.

⁹³- خليل النحوي، المرجع السابق، ص 361.

⁹⁴- نفسه، ص ص 363-365.

⁹⁵- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 22.

⁹⁶- علي بدوي علي سلمان، المرجع السابق، ص 171.

⁹⁷- خليل النحوي، المرجع السابق، ص 363.

⁹⁸- Mohamed Saïd Ould Hamody, op.cit. p 87.

⁹⁹- OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 16.

¹⁰⁰- المختار ولد دادة، المصدر السابق، ص 49.

¹⁰¹- علي بدوي علي سالمان، المرجع السابق، ص ص 169-170.

¹⁰²- خليل النحوي، المرجع السابق، ص 349.

¹⁰³ - OULD ZEIN et QUEFFÉLEC, op.cit. p 16,19.

¹⁰⁴ - سيدي أحمد ولد الأمير، المرجع السابق.

¹⁰⁵ - المرجع نفسه؛ خليل النحوي، المرجع السابق، ص ص 347، 355.

¹⁰⁶ - خليل النحوي، نفس المرجع، ص 357.

¹⁰⁷ - نفسه؛ ص ص 356، 368، 369.

¹⁰⁸ - أذو الشيخ عمر، المرجع السابق، ص 16.

¹⁰⁹ - خليل النحوي، المرجع السابق، ص 444.

¹¹⁰ - علي بدوي علي سالماني، المرجع السابق، ص 246.